د. عبد القادر ورسمه غالب
المستشار القانوني
وأستاذ قوانين الأعمال والتجارة بالجامعة
الأمريكية بالبحرين

البنوك الشاملة ومستقبل الأعمال المصرفية

خلال سنوات الربع الأخير من القرن الماضي انبرى العديد من قادة العمل المصرفيّ والتجاريّ والصناعيّ وقدّموا العديد من الأفكار المصرفية التجارية ونادَوا بضرورة توسيع نشاط أعمال البنوك وزيادة رساميلها ومنحها كلَّ السلطات والصلاحيات للقيام بكافة العمليات المصرفية والاستثمارية والتأمينية تحت سقف واحد وبترخيص واحد لممارسة كُلِّ هذه النشاطات الاقتصادية التجارية الهامَّة. وفي خضَّم هذا الانبراء والضغط لتنفيذه، تم عملٌ "لوبي" بل "لوبيات" قويّة ومتتالية ومُكثَّفة وكبيرة وسط رجال السياسة والمال والتجارة والصناعة والتشريع.. . وغيرهم، خاصة وأنّ منح مثل هذه الصلاحيات الواسعة للبنوك بالضرورة يحتاجان إلى تبنّي سياسات بتشريعات جديدة لها قوّةُ النفاذ الفوريّ حتى تتحقق الفوائدُ المرجوة من تطبيق الأفكار المصرفية الجديدة. وبالفعل نَجح "اللوبي" كثيرا في تحقيق تنفيذ هذه التوجهات الجديدة، وبالتالي تمّ العمل على تعديل القوانين والتشريعات اللازمة من أجل تمكين القطاع المصرفي من ابتكار كيانات مصرفية كبيرة وخلق ما يسمي ب "البنوك الشاملة" والتي تشمل في داخل سقفها ممارسة كل النشاطات المصرفية والاقتصادية والتجارية والتأمينية. ولقد تحقّق هذا المراد، بعد إصدار "قانون جرام ليتش بليلي لعام ١٩٩٩" في أمريكا والذي ألغى بعض أحكام "قانون جلاس ستيغال لعام ١٩٣٣".

و لقد ظهر النجاح التامُّ لهذه النظرة والتوجهات الجديدة؛ وذلك عند تطبيق الأحكام الجديدة الصادرة وفقا لقانون ١٩٩٩، وتحديدا عندما تمّ تأسيس "سيتي جروب" كأكبر مجموعة مصرفية في أمريكا؛ بل في العالم وذلك نظير اندماج مجموعَتي "سيتي بنك" مع "ترافيليرز جروب". ولقد تبع هذا الاندماج ادّى لقيام وحدات مصرفية عملاقة في أمريكا وأوربّا واليابان بعد اكتمال اندماج العديد من البنوك العالمية مع شركات التأمين وشركات الاستثمار... وهكذا و خلال فترة زمنية بسيطة واقعية قائمة بذاتها. ومن هذه التوجُّهات المصرفية الجديدة ظهرت "البنوك الشاملة" وهكذا وبسبب هذه التوجُّهات أصبح لدينا نظرة جديدة لمستقبل جديد لممارسة العمل المصرفيّ القويّ.

كانت القوانين المصرفية لا تسمح إطلاقا للبنوك التجارية بمباشرة أعمال التأمين، سواء من قريب أوبعيد، والقيام بأية عمليات استثمارية مالية لصالح العملاء أو أعمال الوساطة في أسواق المال والبورصات أو تغطيتها بالضمان... وكانت القوانين المصرفية تحظر هذه الممارسات وتمنعها تماما؛ بل تتمّ معاقبة البنوك التي تمارسها أو تقترب منها بأيّ شكل من الأشكال. ولكن تحقيقا للتوجهات الجديدة وتفاعلا مع النظرة الجديدة المتطلعة لتوسيع نطاق السلطات والممارسات المصرفية، تمّ إلغاءُ هذه القوانين المصرفية "المقيِّدة" وكذلك إلغاء كل ما صدر بمَوجب هذه القوانين من اللوائح والقرارات المصرفية المكبِّلة للعمل المصرفي، وهذا على حسب التصنيف والتعريف "الجديد" للمهنة المصرفية. ومن هذا الواقع الجديد، تمّ انتهاج ما يُعرَف بسياسة إلغاء كل القيود القانونية أو ال (دي ريقيوليشن) والتي تسعى جاهدةً لفتح الأبواب المغلقة أمام البنوك الشرهة للاندفاع الكامل لممارسة العمل المصرفي في كل الاتجاهات، والجري خلف كل ما يُرى من خلاله أو خلفه تحقيقُ جني الأرباح المالية؛ حتى ولو كانت قليلةً ومحفوفةً ببعض المخاطر.

و بدأ السباق في هذا المضمار الجديد على أشدِّه وبدأت البنوك لاهثةً مسرعةً في ممارسة الأعمال المصرفية وأعمال التأمين والاستثمارات المالية تحت سقف واحد وبرخصة مصرفية واحدة. وصار العمل المصرفيّ يسير في كلِّ الاتجاهات وفيما هو منظورٌ أو غيرُ منظور، وفيما هو مضمونٌ أو غير مضمون، وفيما هو معروف أو غير معروف... وهكذا توسّعت وتمازجت وتداخلت الأعمالُ المصرفية لتعدد مساراتها مما أدّى لزيادة المسئوليات

وتعدّد النشاطات وتشعّبها. ولكن وكما نعلمُ من تجاربنا؛ فانّ لكلّ فعل ردٌّ فعل مُماثل أو معاكس ومن خلف هذه النشاطات الشاملة والمتعددة كان ردٌّ الفعل ارتفاع وتيرة المخاطر المصرفية والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية.... وغيره، وإضافة لهذا الاخفاق في تنفيذ بعض المهام.

و هذا الوضع المصرفيّ الجديد "الخطير" نتجت عنه مخاطر جمة ومتعددة ليس للبنوك فقط؛ وإنما لكل لصناعة المصرفية وأيضا للسلطات الإشرافية والرقابية التي جابهت أوضاعا جديدة صعبة وغير مألوفة لديها من قبل؛ لأنّ جُلّ اهتمامها كان ينحصر فقط في الممارسات المصرفية "التقليدية" البحتة. وبسبب هذا الوضع الجديد، انفرط العقدُ في بعض الحالات ووقع المحظور وفشلت بعض المشروعات في تحقيق المردود وفشل بعض العملاء في الوفاء مما أدّى إلى حدوث مشاكل قانونية ومصرفية كثيرة قادت بدورها لظهور العديد من حالات التعثّر القانونيّ ولظهور المنازعات والقضايا أمام المحاكم، وهذا بدوره حتما سيقود إلى صعوبات جمّة وخسائرَ كبيرة تتبعها الانهياراتُ كما حدث في العديد من الحالات بسبب النشاط في الاستثمارات المالية وخسائر المشتقات والعقود المستقبلية... ومتاهات صناعة التأمين واعادة التأمين.

و كردٍّ فعل أيضا للممارسات الجديدة تحت سقف "البنوك الشاملة" وكنتيجة طبيعية لهذه الممارسات، ظهر جليا فشلُ العديد من البنوك وسقطت المؤسساتُ المصرفية العملاقة تباعا وما حدث من انهيارات وإفلاس وتصدُّع للكثير من البنوك العالمية والأمريكية مثل "بنك جي بي مورجان" و"ليمان برذورز"، وغيرهم من الأسماء الكبيرة في القطاع المصرفيّ الاقتصاديّ، ليس ببعيد عن البال خاصة وأن تلك الآثار السلبية لكُلّ ما حدث ما زالت قائمة وملموسة وهي حتى الآن تعَضُّ وتغرز أنيابَها في الحركة الاقتصادية والاستثمارية في كل بقاع العالم، وسيستمر هذا الوضع النَّشاز إلى أوقات طويلة لا نرى حدودَها في الأفق القريب.

و لهذا نلحَظُ الآن القلق وتململ الكثير من المصرفيين خوفا ممّا حدث وخوفا أكثر من المجهول أو مما قد يحدث في أيّ وقت. وبدأ الكثير من القلقين المتململين في البحث عن المخارج من هذه الورطة التي جعلت العديدَ من البنوك العملاقة في مَهبِّ الريح ولدرجة يصعب السيطرةُ عليها، أو أن السيطرة عليها قد ينجم منها عواقبُ خطيرة. ولكن هؤلاء المصرفيونَ، وكردٍّ فعل مباشر أيضا للانهيارات التي حدثت، يقولون لا بُدَّ من التدخل السريع وبكل السبل المتاحة التي تشمل العمليات الجراحيةَ الكبيرةَ السريعةَ وكذلك عمليات "الكي بالنار" لبعض البنوك العملاقة "الديناصورية" والعمل الجادُّ على تقسيمها وتجزئتها وتقزيمها قدرَ المستطاع، وللدرجة التي تمكّن من السيطرة عليها كلما كانت هناك ضرورةٌ لمنع انهيارها وسقوطها حتى لا تتكرر المآسيَ والانهيارات ف "لا يُلدَغ المؤمنُ من جُحرٍ مرّتين"...

من حكم الأقدار الرّبّانية نلحظ أنّ مَن كانوا خلفَ قيام البنوك الشاملة وتأسيس المؤسسات المالية العملاقة هم الآن مَن يصرخون وينادُون عاليا بالعودة للماضي وهم الآن مَن ينادُون بأعلى أصواتهم لوقف تجربة "البنوك الشاملة" وضرورة تجزئتها والعمل على تفريغ البنوك لممارسة العمل المصرفيّ التقليديّ فقط وكما كان سائدا من قَبل. وهذا بالطبع يتطلّب تركَ ممارسة البنوك لكل النشاطات الإضافية الجديدة من تأمين واستثمارات مالية وخلافه. هذا رأيهم الصريح الآن، وكأنهم يقولون: أعط الخُبزَ لخبّازه وليعمل كُلٌّ في مجاله وليعُدَ أهل الصناعة المصرفية لصنعتهم الأصلية التي يعلَمون أسرارها وكلَّ ما في سراديبها وأزقّتها وهم أصحاب هذه المهنة العتيقة وهم أهلها "وأهلُ مكّة أدرى بشعابها".

و هذه العودة للعمل المصرفي التقليدي، التي ينادي بها الكثيرون الآن بالرغم من الآراء المعاكسة، بالضرورة ستقلص مساحة عمل البنوك العملاقة وهذا بالتالي سيقود في نظرهم إلى تجويد العمل وإتقانه بسبب التخصص المهنيّ، وكل هذا بالطبع سيقلص مساحة المخاطر وما يأتي من خلفها من مصائب غير حميدة قد تقود إلى الخروج الكامل من العمل وإصدار شهادة الوفاة.

وفي جميع الأحوال فان البنوك العملاقة "البنوك الشاملة" ما زالت قائمة وموجودة بالرغم من مناداة البعض بالعودة إلى التقليدية عبر التجزئة وعمليات تقزيم "العملقة" لتحقيق مقولة "الصغيرُ أجملُ" ومفهوم أنّ~ في "الذرة" وهي أصغر شيء و(هي الأساس في كل شيء) يوجد التماسك وفيه توجد قوة متناهية يمكنها فَناء كل المعمورة وما فيها من حياة. من دون شك، هناك العديد من الايجابيات والسلبيات بالنسبة لكلٍّ من "البنوك الشاملة" أو "البنوك التقليدية" التخصصية؛ ولكن حتى يتم الوصول للصيغة المُثلى حول النوعية المصرفية الملائمة للبنوك في المستقبل المنظور، وفي أيّ شكل من أشكالها، فلا بُدَّ أولا من الحرص على توفير التشريعات المصرفية الضرورية والأيادي المتمرِّسة المتدرِّبة مع ضرورة توفير الضمانات القانونية لتنفيذ وتطبيق القوانين بالكفاءة المطلوبة والامتثال التامِّ لها مع توفر بدائل مراقبتها بالصورة المهنية السليمة...

و دعونا نتطلع ونتأمل أن تكون نظرتُنا لمستقبل المهنة المصرفية أفضلَ ونابعةً من الواقع المعاش، وفي الوقت نفسه، ممزوجة بالمهنية العالية التي تحقق المطلوب وفق الأُطر المهنية المتوفِّرة. وفي جميع الأحوال نقول: من الحكمة أن تتم الاستفادة من كُل تجاربنا السابقة عبر البنوك سواء التقليدية أو الشاملة، ومهما كان مردودُها سلبا أو إيجابا، نجاحا أو فشلا، والانسان الحكيمُ مَن يستفيد من التجارب لتحقيق الأفضل في المستقبل المنظور... ولنعمل من أجل توفير مهنة مصرفيةٍ مُتجذِّرة وآمنة وسليمة، ومن هذا بالضرورة سيتم تطوير ودعمُ النشاطات التجارية والاقتصادية والاستثمارية مما يقود لرخاء المجتمعات...